

من رئيس الحكومة

إلى

السيدات و السادة الوزراء و كتاب الدولة

الموضوع : أحكام تتعلق بمنظومة التدريب وتنمية القدرات للأعوان العموميين وبإعداد مخططات التكوين السنوية بعنوان سنة 2018.

- المراجع :**
- المنصور عدد 15 بتاريخ 9 مارس 2001،
 - المنصور عدد 27 بتاريخ 27 جوان 2004،
 - المنصور عدد 19 بتاريخ 11 جوان 2010.

المصاحيب ملحق

وبعد،

تهدف منظومة التدريب وتنمية القدرات إلى تمكين العون العمومي من المعارف الضرورية لأداء العمل وتنميته وتطوير ما لديه من مهارات وخبرات بما يزيد من كفاءته.

ونظرا لانعكاسات التكوين على جودة العمل الإداري ومساهمته في الرفع من مستوى الإنتاجية الإدارية وتحقيق مستوى أفضل للقدرة على الأداء في القطاع العمومي، فإن الوزارات والمؤسسات العمومية التي تكتسي صبغة إدارية مدعوة لإعداد مخططات سنوية للتكوين بعنوان سنة 2018 تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الحقيقة للياكل الإدارية لذا يتعين:

I. إعطاء الأولوية للمحاور التالية عند برمجة أنشطة التكوين:

- 1- الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص واللزمات،
- 2- جودة التشريعات: تقنيات اعداد وتحرير النصوص القانونية،
- 3- تطوير مهارات الاستقبال والتواصل بالمصالح العمومية،
- 4- علامة الاستقبال صلب المصالح العمومية " مرحبا" ،
- 5- النفاد إلى المعلومة
- 6- برمجة ومتابعة العمل الحكومي: الآليات ومتطلبات النجاعة،

- 7- التخطيط الاستراتيجي،
- 8- ادارة المشاريع،
- 9- هندسة التكوين،
- 10- التصرف النديري في الموارد البشرية،
- 11- التصرف في الوثائق الالكترونية والأرشفة الالكترونية،
- 12- التصرف حسب الأهداف،
- 13- التصرف الاداري الحديث،
- 14- الحوكمة الرشيدة

II. إدراج محاور تقنية وخصوصية وفقا للحاجيات القطاعية للوزارات مع مراعاة قدرة الميزانية على مجابهة الأنشطة التكوينية المزمع برمتها.

III. اضافة معطيات احصائية حول نسبة الاعتمادات المخصصة للتكوين من كتلة الاجور وتوزيع المشاركين في التكوين حسب الجنس وتوزيع المشاركين حسب التوزيع الجغرافي كما هو مبين بالجدول المضمن بالملحق عند اعداد المعطيات الاحصائية حول الانجاز الفعلي لبرنامج التكوين بالوزارة.

هذا وتجدر الاشارة إلى أنه وفي إطار إحكام التصرف في منظومة التدريب وتنمية القدرات يتجه ارساء آليات وإجراءات جديدة لذا:

1- ونظرا للدور المحوري الذي يلعبه المسؤول عن التكوين في منظومة التدريب من خلال العمل على مزيد تأهيل وتنمية الموارد البشرية بما من شأنه أن يساهم في تحسين الاداء والرفع من جودة الخدمات فإنه يتبع اعطاء المسؤول عن التكوين المكانة والموارد اللازمة التي تخول له القيام بدوره على أكمل وجه والأخذ بعين الاعتبار عند اقتراح تعديل التنظيم الهيكلي للوزارات ادراج هيكل يعنى بالتكوين يكلف به اطار لا تقل خطته عن مدير إدارة مركزية.

2- ولتشجيع الأعوان العموميين على اختيار آلية الارتقاء في الرتبة عن طريق التكوين المستمر، فإنه يتجه احتساب الفترة التي يتمتع فيها العون العمومي بعطلة التكوين المستمر عند احتساب عطلة الاستراحة السنوية.

3- ولإرساء منظومة معلومات ولوحات قيادة تخص التكوين، أعدت مصالح رئاسة الحكومة (الادارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات) منظومة وطنية رقمية لمخططات التكوين الوزارية تمكن من المتابعة الحينية وسرعة المصادقة على مشاريع مخططات التكوين السنوية الخاصة بمختلف الوزارات هذا فضلا عن متابعة تنفيذ الأنشطة التكوينية وتوفير قاعدة بيانات من شأنها أن توفر عديد

المؤشرات والإحصائيات حول التكوين على غرار توزيع الدورات التكوينية،
محاور التكوين، المكونين، نسبة استهلاك اعتمادات التكوين، عدد المشاركين
وتوزيعهم حسب الجنس /على المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي وعلى
المستوى المحلي/ حسب الرتبة والصنف... لذا يتعين الانخراط في هذه
المنظومة، نظرا لما يكتسيه العمل بها من أهمية بالغة لضمان حسن تنفيذ
المخططات السنوية للتقوين وتمكين أصحاب القرار والمكلفين بالتقوين من رؤية
واضحة وشاملة لمدى تقدم انجاز الأنشطة التكوينية.

فالمرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة الحرص على موافاة الإدارة
العامة للتقوين وتطوير الكفاءات بمشاريع مخططات التقوين بعنوان سنة 2018 عن طريق
البريد الإلكتروني على العنوان التالي Takouin@pm.gov.tn في أجل أقصاه يوم 27 أكتوبر
2017، علما وأن آخر أجل للمصادقة على المخططات التكوينية حدد ليوم 29 ديسمبر 2017
والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكل الدقة والعناية.

والسلام

رئيس الحكومة
يوسف الشاهد

مدد